

كويت صاري عيراق

داد كاي بالآبي نيئتيجادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٩/١٤٣١٤٣١٣/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٦/٥/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الهامى وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبدي وعبود صالح التميمي وميقاتيل شعلتون قيس كوروكيس وحسين لبر الكمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعيان / المدعىان / ١- ابراهيم لافي حسن
٢- عبيد مطر مطلق
وكيلهما المحامي محمد
عواد جمعة .

المدعى / المدعى عليه / محافظ الانبار / إضافة لتوليته .

الإشعاء

ادعى المدعيان (المدعيان) بواسطة وكيلهم أمام محكمة بدادة الرطبة له بتاريخ ١٤/١٠/٢٠١٠ قلمت لجنة مؤلفة من رئيس الوحدة الادارية في قضاء الرطبة وممثل من المحافظة ومساح المحافظة وممثل الشرطة العامة لتسمح الجيولوجي لاجراء الشكف الموقفي على القطعة (١) المقاطعة (١) الرطبة مدعين تجاوز المدعيان على المواقع المرصدة اعلاء واستغلالهم الرميل الزجاجي ، وقد قدرت اللجنة المذكورة قيمة الرميل المتجاوز عليه بمبلغ (مئتان واربعائة وثلاثة وخمسون مليون وسبعائة وسبعون الف دينار) على خمسة اشخاص من ضمنهم المدعيان ، وقد تمت مصادقة اللجنة تسعراً رسمياً من قبل محافظ الانبار ضمناً ان اللجنة الموقفة عند اجراء الشكف الموقفي على القطعة تم تشير الى تجاوزهم - طالبين في دعواهم ابطال القرار المذكور ، تقدم المدعيان بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١١ - وفي جلسة مرافعة يوم ١٣/١١/٢٠١١ قررت محكمة بدادة الرطبة اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري استناداً لاحكام المادة (٧٨) من قانون المرافعات المدنية للنظر فيها حسب الاختصاص الوظيفي . بتاريخ ٢٧/٢/٢٠١٢ تم اعادة الدعوى المرافعة (٢٥/١٢/٢٠١٢) من محكمة القضاء الاداري الى هيئة تعيين المرجع تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى وقد اعيدت الدعوى المذكورة بموجب قرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد (١٢/تعيين مرجع/٢٠١٢) بتاريخ ١٢/٢٣/٢٠١٢ وبالتوجيه بنظر الدعوى وردها من جهة عدم الاختصاص والتابعاً للقرار التمييزي ومن سير المرافعة الحضورية لعلبية اصدرت محكمة القضاء الاداري بتاريخ ٣٠/١٣/٢٠١٣ قراراً بالاتفاق والتابعاً للقرار التمييزي رد دعوى

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآئي نييلكحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٩/تعددية/تمييز/٢٠١٣

المدعيان من جهة عدم الاختصاص . فلن المميزان بالحكم بواسطة وكليهما أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٣/٢/٦ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيها .
القرار:

لدى التدقيق والتدائرة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الظعن التمييزي مقدم ضمن المادة الطوتونية قرر قبوله شقلاً وبدر عطف النظر على الحكم التمييز وجد أنه صحيح وموافق لتقانون ذلك لأن محصة القضاء الإداري وبموجب الفقرة (د - د - من البند ثانياً - من المادة - ٧ -) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل تلتصق بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع الاستراتيجي والتي لم يعين مروجع الظعن فيها وحيث أن المدعين يطهبان في عريضة دعواهما الحكم بإبطال القرار الصادر من رئيس الوحدة الإدارية في الرطبة والصادر بموجب الفقرة (٢) من المادة (١٣) من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤ التعديل الاول لتقانون التنظيم الاستشاري المعدني رقم (٩١) لسنة ١٩٨٨ وحيث أن القرارات التي تصدر ولقها تفضيح للأشخاص أمام اللجنة العراقية المشكلتة بموجب الفقرة (٣) من المادة المذكورة أعلاه من القانون أنفاً كما تكون محصة القضاء الإداري غير مستنصة بنظر الدعوى ومن ثم تكون دعوى المدعين واجبة الرد من هذه الجهة وحيث أن محكمة القضاء الإداري قضت في حكمها المميز برد الدعوى من هذه الجهة لذا فإن حكمها جاء صحيحاً ومنطقاً وأحكام القانون لذا قرر تصديقه وورد الاعتراضات التمييزية مع تعديل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٦ .

الرئيس
مدحت محمود

العضو
فازوق محمد السامي

العضو
جهر ناصر حسين

العضو
لكرم طه محمد

العضو
لكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب القشيبلي

العضو
عبود صلاح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن